

النخب

للاتصال بـ النهار

Tel : 01 994 888
Fax : 01 996888

1011

foredesk@annahar.com.lb

اقتصاد وأعمال 13

الاثنين 28 أيار 2012 | Lundi 28 Mai 2012

اكتشاف نفط لبنان يتطلب استراتيجيات شفافة لإدارة العائدات وحسن استخدامها ساسين: ترسيم الحدود مشكلة ويجب بدء الاستخراج من مناطق خارج النزاع

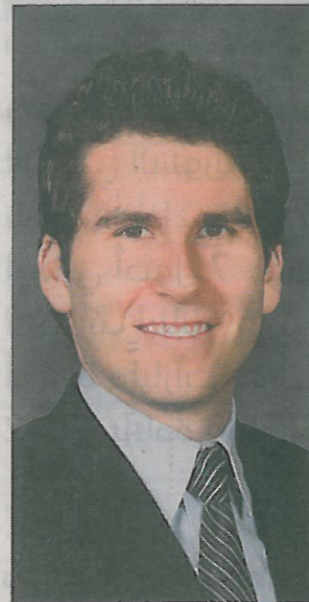
الانقسامات الداخلية ويسرعوا في تطوير هذه الموارد. فالمنافع ليست اقتصادية فحسب، بل يمكن استخدام العائدات النفطية لخفض الدين العام والاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى، مع ما يمكن ان يحدثه ذلك من فرص عمل جديدة". ومعلوم ان لبنان يستورد حالياً نحو 95% من الطاقة التي يستخدمها. لذا، فإن الاكتشافات النفطية ستساعده في خفض فاتورة الاستيراد النفطي والتلوث في عملية انتاج الطاقة عبر الانتاج على الغاز "الذي يمكن ان يكون جسراً لمصادر الطاقة المتجددة مما يعزز المنافع البيئية".

الى ذلك، يرى ان ملف الاكتشاف النفطي من شأنه استقطاب الخبرات والكفايات اللبنانية المفتربة، داعياً الى تفادي الاثر السلبي "لان عدم اتقان ادارة هذا الملف وضبط الفساد، قد يحولان النعمة نعمة". ودعا كذلك الى تجنب مصير نيجيريا والسودان وانغولا. "نحن بحاجة الى استخلاص العبر من نجاحات الدول الفنية بالموارد الطبيعية واخفاقاتها، ووضع القوانين والأنظمة المناسبة". فهل تؤخذ تلك التوصيات في الحسبان؟

الدولي. "ويتطلب هذا من الحكومة اللبنانية تطوير استراتيجيتها الدبلوماسية والقانونية. ويتوقع ان تطول مسألة التسوية نظراً الى تعقيداتها. لكن ثمة فرصة امام لبنان لبدء التوازي باستغلال الموارد النفطية في المناطق غير المتنازع عليها"، بحسب ساسين.

لكن، يبقى القلق من النزاع على الموارد وتاليا عدم الاستقرار في شرق البحر المتوسط، ولا سيما عند اكتشاف حقول كبيرة من الغاز الطبيعي التي تتجاوز المياه الإقليمية اللبنانية الى المناطق البحرية المتنازع عليها مع اسرائيل وقبرص. "وهذا لا يقتصر على لبنان واسرائيل فحسب، بل يتجاوزهما الى التوتر بين قبرص وتركيا ايضا وارتفاع وتيرة التوتر بين تركيا واسرائيل". ووفق ساسين، يثير هذا الوضع قلقاً لدى اصحاب القرار في الولايات المتحدة ودول اخرى، وكان موضوع دراسة في الجغرافيا السياسية الاخيرة من مسابقة حال الطاقة في "هارفرد".

هل يولي لبنان الاهتمام الكافي للثروة النفطية المحتملة؟ يشدد ساسين على ضرورة رفع منسوب الاهتمام "لانه في مصلحة الجميع الذين عليهم ان يتجاوزوا



الخبير جورج ساسين.

هو اصرارها على ان الحدود المقترحة تشكل اعتداء على منطقتها الاقتصادية، رغم ان لبنان يدعم طرحه لدى الامم المتحدة بالوثائق"، يقول ساسين. وتبدو المسألة أكثر تعقيداً بالنظر الى اسرائيل التي لم توقع اتفاق "قانون البحار" بخلاف لبنان، وتالياً يستحيل ارغامها على ذلك حتى وان لجأ لبنان الى التحكيم



ثمة فرصة امام لبنان لبدء التوازي باستغلال الموارد النفطية في المناطق غير المتنازع عليها.

"تدابير قوية لضمان الشفافية وضمان استخدام ايرادات النفط والافادة منها لخفض الدين العام". وفي خطوات بدء عمليات الاكتشاف، يستحيل المضي نحو استغلال الموارد النفطية في مناطق نزاع، اذ ان الحاجة الى ترسيم للحدود مع قبرص وسوريا واسرائيل. "لكن، ما يثير القلق في شأن ترسيم الحدود مع اسرائيل،

نحن في حاجة الى ضمان عدم اختلاس تلك الايرادات". في العراق ونيجيريا، يتم تهريب تلك الايرادات في السوق السوداء، وتصل الى 40 و50% من اجمالي النفط المنتج. ويقول ساسين ان تلك العمليات تصبح سهلة حين لا ترصد الارقام وتكشف بما يبقي المواطنين في غفلة من التزوير. وفي رأيه، تستوجب تلك الحالات

الفساد. واكد اهمية قدرة لبنان على ادارة الموارد المالية لانتاج النفط والغاز، "وهذا يتطلب تخطيطاً سليماً وبناء مرافق الغاز الطبيعي المسال وكفاية تشغيلها، فضلاً عن استراتيجية متماسكة للتصدير"، مشيراً الى ضرورة ان تلحظ تلك الاستراتيجيات والمتغيرات في الاسعار العالم للسع "والتي تؤثر مباشرة في الارباح. واكثر من ذلك،

أين بات ملف اكتشاف النفط والغاز من مياه لبنان الإقليمية؟ سؤال لم تغفل طرحه الاوساط الخبيرة بعد انشغال لبنان بتطوراته الداخلية والإقليمية، بما يعيد هذا الملف الى الادرار من دون ان يبلغ خواتيم سعيدة. هل لبنان على الطريق الصحيح نحو مسيرة اكتشاف النفط والغاز؟

"النهار"

للانتاج بما يجعلها تتوقع ايرادات بمقدار 80 مليار دولار في حلول سنة 2040، بينما تشير الدراسات الزلزالية الى احتمال اختزان مياه لبنان احتياطات نفطية كبيرة، والسبيل الوحيد للتيقن هو بدء عمليات التنقيب.

الخبير في شؤون الطاقة جورج بيار ساسين الذي اختير عضواً في لجنة التحكيم الجامعية في جامعة "هارفرد" في المسابقة السنوية عن شؤون سياسة الطاقة، شدّد في اتصال مع "النهار" من ولاية جورجيا الأميركية، على ثلاثة عوامل تؤثر في مدى افادة لبنان من الايرادات، وهي القدرة على ادارة موارد النفط والغاز، والاسعار العالمية للمشتقات النفطية وضبط

لا شك في ان هدف دخول لبنان "نادي الدول المنتجة للنفط" هو اطفاء الدين العام المتنامي الذي يثقل كامل الخزينة بأعباء خدمته المرتفعة، بينما تفرقه خلافاته الداخلية ليستحيل عليه تاليا اقرار موازنة 2012 وما سبقها من مشاريع قوانين اغفلت رغم اهميتها الاستراتيجية في حل معظم المشكلات التي يعانيها.

يكفل اكتشاف النفط والغاز خفض حجم الدين العام، علماً ان تحديد النسب يتوقف على المقدار المكتشف ذي الجدوى الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تمكنت اسرائيل من تحديد الكميات القابلة

الحاج حسن وأبو فاعور استكملا يومهما البقاعي

ودشنا مركزين، لحم الحليب وتصنيعه وتريده